الأمم المتحدة
S/2012/429
مجلس الأمن
Distr.: General
13 June 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلّق بولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يسرني أن أرفق إليكم طيه رسالة من السيد رياك مشار تيني، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان (انظر المرفق). وتحل هذه الرسالة محل الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن المسألة نفسها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كرسالة بديلة على أعضاء مجلس الأمن باعتبارها الوثيقة النهائية بشأن المسألة.

(توقيع) فرانسيس **نازاريو**
السفير
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

210612 210612 12-37196 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

الموضوع: تجديد قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان/ولاية البعثة بموجب الفصل السابع

أود أولا أن أنقل إليكم سلام وتحيات رئيسي سلفا كير ميارديت، ونحن نقترب من الذكرى السنوية الأولى لاستقلال جنوب السودان وكذلك ذكرى وجود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كنت قد كتبت رسالة بشأن الموضوعين المذكورين أعلاه ومسائل أخرى، وُجّهت خطأ إلى سلفكم. وإني أعتذر عن ذلك. والمسائل الأخرى التي ناقشتها في تلك الرسالة قد حسمت الآن من خلال الحوار بيني وبين السيدة هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام، إذ تقع تلك المسائل ضمن اختصاص رئيس البعثة. وإضافة إلى ذلك، أود أن أذكر أن البعثة منذ إنشائها قد تمكنت من تقديم الدعم والإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في بلدنا. وحكومة بلدي تعترف مع التقدير بالشراكة التي عززت ما نبذله من جهود لبناء الدولة.

وإذ ندرك أن مجلس الأمن سيناقش تجديد ولاية البعثة حسبما هو منصوص عليه في القرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، فقد أجرت حكومة بلدي استعراضا داخليا لأداء البعثة وفقا لولايتها. وقد سلّط هذا الاستعراض الضوء على عدد من المجالات التي كان التعاون فيها بين حكومة جنوب السودان والبعثة إيجابيا. ويشمل ذلك تقديم الدعم في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتشريعات حقوق الإنسان، وبناء القدرات، وإنفاذ القانون. كما قدّمت البعثة، على وجه الخصوص، دعما مقدرا إلى جمهورية جنوب السودان طوال فترة العنف القبلي الذي وقع في ولاية جونقلي في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقدّمت فيما بعد دعما لوجستيا قويا إلى اللجنة الرئاسية من أجل السلام والمصالحة والتسامح في جونقلي. وتجري حاليا مناقشة هذا الاستعراض بيننا وبين البعثة.

ورغم الدور الإيجابي الذي أدّته البعثة في المجالات المذكورة أعلاه، تود جمهورية جنوب السودان أن تسلط الضوء على جوانب غير سليمة في ولاية البعثة بصيغتها الحالية. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، لدى إرساء ولاية البعثة بموجب الفصل السابع، قرّر مجلس الأمن أن ”الوضع الذي يواجهه جنوب السودان لا يزال يشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في

المنطقة''. وكان ذلك قد تقرّر قبل استقلال جمهورية جنوب السودان. ومنذ الاستقلال، تحمّلت جمهورية جنوب السودان المسؤولية عن سلامة مواطنينا وأمنهم. والتهديد الرئيسي المستمر للسلام والأمن الدوليين في المنطقة يتمثل في المسائل العالقة من اتفاق السلام الشامل وحالات التوتر مع جمهورية السودان، وخصوصا اعتداءاتها العسكرية المتواصلة على جنوب السودان، بما في ذلك القصف المتكرّر بالقنابل. ومن ثم، فإننا نرى أن الوضع الذي تقرّر بسببه تحديد الفصل السابع قد تطوّر و لم يعد من المناسب تجديد ولاية البعثة استنادا إلى ذلك الفصل.

وعلى ضوء ما ورد أعلاه، تود حكومة بلدي أن يؤخذ موقفنا في الاعتبار خلال المناقشات بشأن تجديد ولاية البعثة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رياك مشار **تيني – دورقون**
نائب رئيس جمهورية جنوب السودان
الرئيس المشارك للآلية المشتركة المعنية بولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

الضميمة

تقرير تقييمي عن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)) من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢

حكومة جنوب السودان

ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز حتى الآن في إطار قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)، ويقدم توصيات بشأن التجديد المحتمل لولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبما يتسق مع التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الأولي، أنشأت الحكومة وحدة تقييم تقني لدعم فريقها الوزاري المشارك في الآلية المشتركة المعنية بولاية البعثة. وقد أعدت الوحدة التقنية هذا التقرير، ويشمل مساهمات من المؤسسات الحكومية المعنية بولاية البعثة الحالية.

ويورد التقرير أولا الإنجازات فيما يتعلق بتعاون البعثة وما قدمته من دعم خلال فترة ولايتها الحالية (تموز/يوليه ٢٠١١ حتى الآن)، ثم يتناول التحديات الرئيسية والمجالات التي تتطلب تحسينا والتي أثارتها الأجهزة الحكومية المعنية. ومن خلال النظر في المجالات التي أحرزت فيها البعثة تقدما جيدا في إطار الولاية الحالية، والمجالات التي لم يحدث فيها تقدم من هذا القبيل، يقدم التقرير توصيات محدّدة لعملية تحديد الولاية في تموز/يوليه ٢٠١٢.

وبيّن التقييم أن حكومة جنوب السودان قد وفت بالتزاماتها في المجالات الرئيسية التالية: (١) التطوّر السياسي، بما في ذلك تشكيل الجهاز التشريعي على المستوى الوطني ومستوى الولايات، وتكوين حكومة جمهورية جنوب السودان على المستوى الوطني ومستوى الولايات، وتحقيق الشمول السياسي.

وأحرزت الحكومة، بدعم من البعثة، إنجازات كبيرة في المجالات التالية: (١) بناء السلام، بما في ذلك التحسن في حالة حقوق الإنسان، وتعزيز مفوضية السلام، وتخفيف حدة النزاعات والعنف القبلي، والمضي قدما في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحقيق أمن المجتمعات المحلية، ومراقبة الأسلحة الصغيرة؛ (٢) وبناء الدولة. غير أن البعثة قد قدمت مساهمة ضئيلة في التنمية الاقتصادية طوال فترة ولايتها وكانت شفافيتها ومساءلتها موضع تساؤل ملحوظ في جميع أنحاء البلد.

وتمثلت التحديات الرئيسية التي برزت من خلال هذا التقييم في إخفاق البعثة في مجالات حماية المدنيين، وفي توفير البنى التحتية الأساسية، مثل المشاريع السريعة الأثر (خصوصا المطارات والجسور والطرق ومراكز الخدمات المجتمعية)، والاتصالات والتنسيق، والشفافية والمساءلة.

واستنادا إلى الإنجازات والتحديات التي حُدِّدت في سياق هذا الاستعراض التقييمي، يُقدّم الفرع الأخير من هذا التقرير التوصيات المحدّدة التالية:

١ - ينبغي للبعثة أن تحسن برنامجها الخاص بالتوعية بشأن نطاقها وولايتها وعلاقاتها وتنسيقها واتصالاتها بالمؤسسات الحكومية ذات الصلة على المستوى الوطني ومستوى الولايات والحكومات المحلية لمساعدة جنوب السودان على الوفاء بالتزاماته في مجالي بناء الدولة وبناء السلام.

٢ - تصمّم الحكومة، بعد استعراض أداء البعثة خلال فترة السنة الماضية، من تموز/يوليه ٢٠١١ حتى الآن، على أن تلتمس من أعضاء مجلس الأمن النظر في التغييرات الموصى بها، وتحديدا ما يتعلّق بالفصل السابع.

٣ - من الواضح أن العديد من المهام المسندة في إطار الولاية الحالية، مثل جوانب تطوير القدرات المؤسسية من الولاية، يمكن أن تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المتخصّصة الموجودة حاليا والجهات المانحة الثنائية الأخرى.

٤ - أسهمت البعثة أثناء فترة ولايتها سلبا في اقتصاد جمهورية جنوب السودان، ويُلاحظ للأسف أن البعثة تحتفظ بحساباتها خارج البلد وتغذي السوق السوداء من خلال بيع تحويلاتها المالية من العملة الصعبة.

٥ - ينبغي إعادة التفاوض بشأن اتفاق مركز القوات بما في ذلك تشكيل القوات وحجمها وتقليصها.

٦ - ينبغي إطلاع مجلس الأمن على تقرير الاستعراض التقييمي هذا في جلسته التي ستعقد لمناقشة ولاية البعثة والسعي للتأثير على أعضاء المجلس مباشرة بشأن تنقيح ولاية البعثة.

محتويات التقرير

الصفحة

١ - مقدمة ٧

٢ - الإنجازات ٧

أ - التطوّر السياسي ٧

'١'- الأجهزة التشريعية الوطنية ٨

'٢'- تكوين حكومة جمهورية جنوب السودان ٨

'٣'- الشمول السياسي ٨

ب - بناء السلام ٩

'١'- حقوق الإنسان ٩

'٢'- مفوضية السلام ٩

'٣'- النزاعات والعنف القبلي ١٠

'٤'- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ١٠

'٥'- أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة ١١

ج - بناء الدولة والتنمية الاقتصادية ١١

'١'- الشفافية والمساءلة ١١

'٢'- إنفاذ القانون وحماية المدنيين ١١

'٣'- الحوكمة وسيادة القانون ١١

٣ - التحديات ١٢

أ - التطوّر السياسي ١٢

ب - بناء السلام ١٢

ج - بناء الدولة والتنمية الاقتصادية ١٢

د - بناء الدولة والتنمية الاقتصادية ١٣

٤ - الاستنتاجات والتوصيات ١٣

١ - مقدمة

يستعرض هذا التقرير ما أحرز من تقدم حتى الآن في إطار قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، ويقدم توصيات بشأن التجديد المحتمل لولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد أجرت التقييم الوحدة التقنية التابعة للفريق الوزاري المشارك في الآلية المشتركة المعنية بولاية الأمم المتحدة. وقد نظرت الوحدة التقنية في تقارير قدمتها عدة وزارات ومفوضيات ومؤسسات مستقلة ذات صلة بولاية البعثة. ويركز التقييم على مستوى تعاون البعثة وما قدّمته من دعم إلى حكومة جنوب السودان خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، حسبما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١). ويهدف هذا التقرير إلى تقييم الإنجازات والتحديات في إطار ولاية البعثة الحالية بهدف التماس تنقيح الولاية عند تجديدها.

ولدى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)، قرّر المجلس أن الوضع الذي يواجهه جنوب السودان لا يزال يشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. وعملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أنشأ المجلس البعثة لفترة أولية مدتها سنة، تبدأ في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، مع اعتزام تجديد ولايتها لفترات إضافية حسب الاقتضاء. وسيحين موعد تجديد ولاية البعثة في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢.

وولاية البعثة الحالية واسعة النطاق، تشمل بناء الدولة والتنمية الاقتصادية، وبناء قدرات الحوكمة وسيادة القانون، وكذلك بناء السلام وحماية المدنيين. وتأذن الولاية الحالية للبعثة بما يلي: (١) دعم توطيد السلام، ومن ثم تعزيز الظروف الملائمة لبناء الدولة والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل؛ (٢) ودعم الحكومة في ممارسة مسؤولياتها المتعلقة بمنع النزاع وتخفيف حدته وتسويته ومسؤولياتها في حماية المدنيين؛ (٣) ودعم الحكومة في تطوير قدراتها على بسط الأمن وإرساء سيادة القانون وتعزيز قطاعي الأمن والعدالة.

٢ - الإنجازات

لقد حقّقت حكومة جنوب السودان الإنجازات التالية خلال فترة ولاية البعثة من تموز/يوليه ٢٠١١ حتى الآن:

٢-أ- التطوّر السياسي

- صوّت شعب جنوب السودان بأغلبية ساحقة بلغت ٩٨,٩٩ في المائة للانفصال وأعلن استقلاله في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١؛
- أنشأت دولة جنوب السودان الجديدة مؤسساتها التشريعية الوطنية؛

- اتخذت حكومة جنوب السودان تدابير جادة لضمان المساءلة والشفافية؛
- تنخرط جمهورية جنوب السودان في تخفيف حدّة النزاعات والعنف القبلي لضمان السلام والاستقرار من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢-أ-'١'- الأجهزة التشريعية الوطنية

- أصدر الرئيس مرسوما يقضي بتحويل الأجهزة التشريعية على المستوى الوطني ومستوى الولايات وإعادة تشكيلها؛
- عقب إجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية، عيّن الرئيس أعضاء المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور. ومن بين مجموع الأعضاء البالغ ٤٥ عضوا، مُثّلت مختلف الأحزاب السياسية، ومثّلت بعدد كبير الجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني.

٢-أ-'٢'- تكوين حكومة جمهورية جنوب السودان

- أصدر الرئيس الفريق سلفا كير ميارديت مرسوما بتعيين أعضاء أول مجلس للوزراء مؤلف من ٢٩ وزيرا و ٣٢ نائب وزير؛
- أكّد الرئيس تعيين حكام الولايات العشر الذين كون كل منهم حكومة ولايته وعين مفوضي المحليات؛
- عيّن الرئيس رؤساء المفوضيات والمؤسسات المستقلة.

٢-أ-'٣'- الشمول السياسي

- قام الرئيس، عقب التشاور مع قادة الأحزاب السياسية، في منتدى قيادات الأحزاب السياسية، بتقاسم السلطة مع الأحزاب السياسية على المستوى الوطني ومستوى الولايات والحكومات المحلية في أول مجلس وزراء لجمهورية جنوب السودان المستقلة في أواخر آب/أغسطس ٢٠١١؛
- أتاح الدستور الانتقالي منصة سياسية لتوافق الأحزاب السياسية في الآراء مؤخرا بشأن مشروع قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٢ الذي سُنّ في هيئة قانون الأحزاب السياسية والذي يشترط أن تُسجّل جميع الأحزاب في غضون ٩٠ يوما عقب تكوين مجلس الأحزاب السياسية.

٢-ب- بناء السلام

لقد حقّق وزراء حكومة جمهورية جنوب السودان والمفوضيات والمؤسسات المستقلة، بالتعاون مع البعثة، ما يلي:

٢-ب-'١'- حقوق الإنسان

- تقديم الدعم، من خلال تنظيم سلسلة من حلقات العمل والدورات التدريبية والحلقات الدراسية، لمنظمات لمجتمع المدني وموظفي حقوق الإنسان من أجل بناء القدرات؛
- وضع إطار السياسات العامة والخطط الاستراتيجية لمفوضية حقوق الإنسان؛
- إنشاء مكاتب مفوضية حقوق الإنسان في جميع الولايات العشر وفي ما يزيد على نصف المحليات الـ ٧٩ في جميع أنحاء البلد؛
- عقد حلقات عمل للتوعية وبناء قدرات موظفي حقوق الإنسان في جوبا وعلى مستوى الولايات؛
- قامت مفوضية حقوق الإنسان بزيارات لاستقصاء الحقائق استمرت حتى مطلع شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن العنف القبلي في جونقلي؛
- قامت حكومة جمهورية جنوب السودان، عقب أزمة جونقلي، بتعيين لجنة تحقيقات للتحري في العنف، وستبدأ عملها قريبا؛

٢-ب-'٢'- مفوضية السلام

- توطيد السلام والمصالحة على مستوى الولايات والمحليات والقرى؛
- تمكين المرأة من المشاركة في عملية السلام في جونقلي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- المشاركة في عملية السلام والمصالحة في ولاية جونقلي؛
- تحرّك نائب الرئيس بعقد اجتماعات بناء السلام بين القبائل في ولايات البحيرات والوحدة وواراب وجونقلي.

٢-ب-'٣'- النزاعات والعنف القبلي

- قيام جمهورية جنوب السودان، بدعم من البعثة، بتشكيل لجنة للسلام والمصالحة عقب العنف القبلي في ولاية جونقلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- شن حملة سلمية لنزع السلاح عقب العنف القبلي في ولاية جونقلي؛
- تنسيق التدخل خلال أحداث العنف القبلي في جونقلي في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- تقديم الدعم اللوجستي لنشر الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي. وتقديم الدعم للبعثة بتوفير طائرات الحكومة العمودية لنقل معدات البعثة إلى ولاية جونقلي؛
- توفير الدعم اللوجستي في جهود تسوية العنف القبلي الذي وقع في ولاية جونقلي مؤخرا؛
- تقديم الدعم من البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال العنف القبلي في محلية شرق التونج في ولاية واراب ومحلية مايانديت في ولاية الوحدة، التي تمّ فيها توفير الدعم الطبي وتقديم الإغاثة لضحايا تلك الهجمات في شباط/فبراير ٢٠١٢؛
- قدّمت البعثة دعما كبيرا بإجلاء ١٨٠ من الجرحى المدنيين و ١٨ من العاملين في المجال الإنساني. كما لاذ عدد بلغ ٥٠٠ ٣ من المدنيين بمجمعات البعثة العسكرية في البيبور وأكوبو.

٢-ب-'٤'- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- وضع خطة استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والموافقة عليها؛
- إنشاء مكاتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولايات العشر وإكمال بناء ثلاثة مرافق للسجون في ولايات شرق الاستوائية وجونقلي وواراب؛
- بناء القدرات لموظفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنيين على المستوى الوطني ومستوى الولايات؛
- المشاركة في تيسير ودعم إجراءات نزع السلاح من المدنيين وتسريح الجنود الأطفال وكبار السن والمعاقين من صفوف الجيش الشعبي.

٢-ب-'٥'- أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة

- تدعم البعثة أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة من خلال تيسير حلقات العمل المتعلقة بالتوعية وتوفير مرافق تخزين مؤقتة للأسلحة النارية التي جمعت من السكان الذين نُزع سلاحهم في جونقلي.

٢-ج- بناء الدولة والتنمية الاقتصادية

٢-ج-'١'- الشفافية والمساءلة

- أصدر الرئيس سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز نظم الشفافية والمساءلة قبل الاستقلال وبعده؛
- سن قانون الإدارة المالية لعام ٢٠١٢؛
- تعيين قاض من المحكمة الدستورية العليا رئيسا لمفوضية مكافحة الفساد.

٢-ج-'٢'- إنفاذ القانون وحماية المدنيين

- وفّرت البعثة بالاشتراك مع وزارة الداخلية مستويات مختلفة من برامج التدريب لجهاز الشرطة في جنوب السودان؛
- شهدت حماية المدنيين وتوفير الأمن على نطاق البلد تغييرات كبيرة من خلال تدريب شرطة البعثة لأفراد جهاز الشرطة؛
- عقب جهود من أجل المناصرة بُذلت لدى وزارة الداخلية، بسبب عدة حوادث أمنية ضد موظفين دوليين، زاد جهاز الشرطة من وجوده في جوبا؛
- تعمل البعثة مع وزارة الداخلية وجهاز الشرطة من أجل إنشاء وحدة شرطة دبلوماسية تكون متأهبة لحماية موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الأجانب في جوبا.

٢-ج-'٣'- الحوكمة وسيادة القانون

- سنّت حكومة جنوب السودان عدة قوانين أجازها الجهاز التشريعي الوطني بشأن السياسات الخارجية، وحقوق الإنسان، والرعاية الاجتماعية، والتجارة الخارجية، والاستثمار، وقوانين عديدة أخرى؛
- يعد وضع سياسات وطنية في مجالات مختلفة من أهم جوانب التعاون والدعم؛

- يسّرت البعثة مشاركة المرأة في عملية وضع الدستور.

٣ - التحديات

٣-أ- حماية المدنيين

- أخفقت البعثة في توفير الحماية للسكان المدنيين الذين يعانون من حاجة ماسة إلى الحماية حسبما هو منصوص عليه في الولاية المسندة إليها بموجب الفصل السابع خلال قيام حكومة السودان بالقصف الجوي وتوغلها عبر الحدود. وافتقار البعثة للقدرة على الاضطلاع بحماية السكان المدنيين في الهجمات الوشيكة يتضح جليا في حالات القصف الجوي التي قامت بها مؤخرا القوات الجوية لجمهورية السودان على طول حدود ولايات الوحدة وأعالي النيل وغرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال (بقاذفات أنتينوف وطائرات ميج-١٦ وطائرات عمودية قتالية).

٣-ب- الاتصالات والتنسيق

- يجري تقديم تقارير وتبادلها مع أطراف أخرى دون التحقّق مسبّقا من الحقائق لدى الأجهزة الحكومية ذات الصلة؛

- كان تعميم المعلومات عن نطاق البعثة وولايتها محدودا، ليس على المستوى الوطني فحسب، بل أيضا على مستوى الولايات والحكومات المحلية؛

- لم تكن الحكومة والأجهزة الأمنية تبلغ في السابق بحركة الموظفين، مما أسفر عن أوضاع كان يمكن أن تكون خطيرة؛

- توفير لوازم البعثة ومعداتها لا يجري من خلال الحصول على الموافقة والإذن والتصاريح الأمنية عبر أجهزة الأمن الوطنية؛

- يُعيّن الأجانب، بمن فيهم سودانيون، من دون إجراء أي تشاور مع الأجهزة الأمنية لحكومة جنوب السودان.

٣-ج- تطوير البنية التحتية

- كان إسهام البعثة ضئيلا في مجال تطوير البنية التحتية حتى في ”المشاريع السريعة الأثر“ في مواقع عملياتها على مستوى المحليات، مثل مرافق حماية المدنيين التابعة للشرطة ومراكز الخدمات المجتمعية؛

- لم تنفق البعثة، رغم ميزانيتها الإدارية الهائلة، أموالا تذكر لإنشاء مرافق دائمة وطرق ممهدة على المستوى الوطني ومستوى الولايات والحكومات المحلية؛
- هناك حاجة إلى دعم البنية التحتية في مجال مراكز التدريب في الولايات.

٣-د- سيادة القانون وإنفاذ القانون

- هناك حاجة إلى مزيد من الدعم في بناء قدرات القضاة والمستشارين القانونيين؛
- هناك حاجة إلى زيادة فترات التدريب المتاح للموظفين من أجل توفير المزيد من الفائدة للمتدربين؛
- ينبغي تحسين الرصد المشترك، خصوصا رصد سرقة المواشي؛
- ينبغي الاعتراف دوليا بشرطة جنوب السودان التي دربتها البعثة؛
- هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة في تطوير إجراءات المساءلة الداخلية وتنفيذها.

٤ - الاستنتاجات والتوصيات

ينبغي إعادة التفاوض بشأن اتفاق مركز القوات. ففي الوقت الذي أبرم فيه الاتفاق لم تكن هناك إدارة قانونية مؤهلة لاستعراض الاتفاق. والآن توجد إدارة من هذا القبيل، فينبغي مراجعة ذلك الاتفاق. وينبغي أن ينسّق نشر القوات على نحو جيد مع الحكومة والأجهزة الأمنية ذات الصلة. ولم تكن الحكومة والأجهزة الأمنية تبلغ في السابق بحركة الموظفين، مما أسفر عن أوضاع كان من الممكن أن تكون خطيرة، وينبغي معالجة ذلك من خلال تحسين تبادل المعلومات. كما ينبغي للبعثة أن تتسم بالشفافية بشأن سياسات نشر قواتها. ويجري تعيين الأجانب، بمن فيهم سودانيون، وهم يشكلون خطرا محتملا على جنوب السودان. وينبغي تقديم أسماء الموظفين المقترح تعيينهم إلى الحكومة. وينبغي منح الأفضلية في شغل المواقع لمواطني جمهورية جنوب السودان المؤهلين والتحري رسميا بشأن أي شركة من خارج جمهورية جنوب السودان.